مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
تصدر عن جامعة بني وليد – ليبيا
Website: https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/index
العدد الثلاثون، ديسمبر 2023

أزمة سد النهضة بين مصر وإثيوبيا (2011-2022)

د. علي عمر علي الورفلي
ali_alwrfali55@yahoo.com
قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، ليبيا.

The Renaissance Dam crisis between Egypt and Ethiopia (2011-2022)

Dr. Ali Omar Ali Al-Warfalli
Department of Political Science, Faculty of Economics and Commerce, Al-Marqab University, Libya.

تاريخ الاستلام: 14-11-2023 تاريخ القبول: 26-11-2023 تاريخ النشر: 13-12-2023

الملخص:

تعد قضية سد النهضة من أهم القضايا التي تحتل الصدارة في قضايا المياه على مستوى العالم، ولا سيما في الأعوام الأخيرة، وذلك لما لهذا السد من تأثير كبير على عصب الحياة في مصر، بل الوحيد التي تعتمد عليه بشكل أساسي في مجال الزراعة والري، وتتوقف حياة شعبها عليه، كما يعد نهر النيل من أطول أنهار العالم والوحيد الذي يجري من الجنوب إلى الشمال عبر أراضي إحدى عشرة دولة وهي، إثيوبيا، إريتريا، كينيا، أوغندا، الكونغو الديمقراطية، تنزانيا، رواندا، بوروندي، وجنوب السودان وهي دول المنابع، ثم السودان، ومصر وهما دولتا المصب.

وثمة –في هذا الخلاف –بين إثيوبيا ومصر جوانب قانونية، وسياسية واقتصادية وثقافية، وأمنية وفنية، ولا سيما في ما يخص سد النهضة، وهنا سنتطرق لسد النهضة من زاوية الجانب السياسي والاقتصادي والقانوني، الذي ينظم العلاقات بين الدول المتشاطئة في المجاري المائية المشتركة، بالإضافة إلى المعاهدات التي ابرمت في السابق بين الدول المعنية، وسيركز الباحث على دولتي إثيوبيا ومصر عن باقي دول حوض النيل، بحكم أن إثيوبيا قامت ببناء السد، واعلنت أنها لن تعترف بالاتفاقيات القائمة التي أُبرمت في العهد الاستعماري، وعليه بدأت في إقامة سلسلة من المشروعات المائية على نهر النيل دون الالتزام بالحقوق التاريخية ومبدأ عدم الاضرار والأخطار المسبق لدولة مصر والتي تضررت من بناء السد، مما هدد أمنها المائي والغذائي .

الكلمات الدالة: سد النهضة، أثيوبيا، الاتفاقيات، قضايا المياه، دول حوض النيل.

Abstract

The issue of the Renaissance Dam is one of the most important issues that is at the forefront of water issues in the world, especially in recent years, because this dam has a major impact on the lifeblood of Egypt, in fact the only one that relies on it mainly in the field of agriculture and irrigation, and life stops. Its people are dependent on it, and the Nile River is one of the longest rivers in the world and the only one that flows from south to north through the territories of eleven countries: Ethiopia, Eritrea, Kenya, Uganda, Democratic Republic of the Congo,

Tanzania, Rwanda, Burundi, and South Sudan, which are the source countries, then Sudan. , and Egypt, which are two downstream countries.

There are - in this dispute - between Ethiopia and Egypt legal, political, economic, cultural, security and technical aspects, especially with regard to the Renaissance Dam, and here we will address the Renaissance Dam from the perspective of the political, economic and legal aspect, which regulates relations between the riparian countries in the common waterways, in addition to To the treaties that were previously concluded between the countries concerned, and the researcher will focus on the countries of Ethiopia and Egypt from the rest of the Nile Basin countries, given that Ethiopia built the dam and announced that it would not recognize the existing agreements concluded in the colonial era, and accordingly it began establishing a series of water projects on The Nile River without adhering to historical rights, the principle of non-harm, and prior notification to the State of Egypt, which was harmed by the construction of the dam, which threatened its water and food security.

Keywords: : The Renaissance Dam, Ethiopia, agreements, water issues, Nile Basin countries

المقدمة:

تسعى إثيوبيا الى التحكم في مياه نهر النيل وإلغاء أو تقزيم دور السد العالي مما يؤثر على الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية في مصر ويحد من دورها الإقليمي وقدرتها الشاملة، ويحفز إثيوبيا على التمادي في تسييس مسألة المياه والسيطرة على تدفق مياه النهر، بالتوسع في إنشاء السدود الكبرى وإقامة المشاريع الزراعية المروية ومنح الامتيازات للاستثمار الأجنبي في القطاع الزراعي والصناعي والري دون الالتزام بالمبادئ الحاكمة، للعلاقات بين شركاء الأنهار الدولية خاصة الأخطار المسبق وعدم الإضرار، وهذا سوف يؤدي الى خفض من حصة مصر المائية التي أُبرمت في الاتفاقيات السابقة .

ولذلك شرعت مصر بجولات تفاوضية مع إثيوبيا، لكنها انتهت جميعها دون التوصل لنتائج جدية، ودون حسم للخلاف بين الدولتين بشأن سد النهضة ومياه النيل حتى يومنا هذا .

إشكالية الدراسة :

تكمن إشكالية الدراسة في أن إثيوبيا قامت ببناء مجموعة من السدود على نهر النيل وعلى رأس هذه السدود سد النهضة لتبدأ حالة من التهديد الحقيقي للأمن المائي المصري .

وتتمحور الأسئلة الفرعية المتفرعة من السؤال الرئيسي في الآتي:

- ما هو مشروع سد النهضة؟ وماهي غاية إثيوبيا من إنشاء هذا السد؟
- هل من الممكن أن تكون هناك تسوية للنزاع المصري الإثيوبي في ضوء القانون الدولي العرفي للأنهار الدولية؟
- ما هي أهم المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بنهر النيل؟ وماهي الحجج التي استندت عليها إثيوبيا بقبول أو رفض تلك المعاهدات؟ وماهي النتائج التي توصلت إليها اللجنة الدولية المعنية بسد النهضة؟
- ماهي المبادئ التي توصلت إليها الدول الثلاث المعنية بسد النهضة؟
- ما هي الآثار السلبية المتولدة عن سد النهضة بالنسبة لمصر؟
- كيف يمكن أن يزيد إنشاء سد النهضة من المخاطر على الأمن المائي والقومي العربي لمصر؟

أهمية الدراسة :

أصبحت أزمة المياه تهدد الأمن القومي للدول المتشاطئة بسبب النزاعات والصراعات المائية التي تدور بينهم؛ مما أدى إلى مخاوف الدول من ظهور حروب مائية دولية في المستقبل، فركزت الدراسة على الاهتمام بهذه المسألة، لعدة أسباب أهمها:

1- إمداد الباحثين المهتمين بهذا الموضوع من الناحية الأكاديمية لاعتبارها تمحورت حول النزاع على سد النهضة

2- تزداد أهمية دراسة هذا الموضوع في كون منطقة حوض النيل تشكل بؤرة من بؤر التوتر في العالم، خاصة لما قامت إثيوبيا ببناء سد النهضة ضاربة بعرض الحائط كل الاتفاقيات الدولية، بذريعة حقها الطبيعي فى استخدام مواردها استخداما يلقى بظلاله على الدفع بعجلة التنمية، دون الاعتراف بحقوق المائية لمصر وعدم إلحاق الضرر بها باعتبارها شريكة في هذا النهر وفي موارده.

3- تتضاعف أهمية الدراسة في كونها ركزت على الجانب السياسي والاستراتيجي لأزمة سد النهضة، دون إغفال الجانب القانوني الذي سيتناول تحليل القواعد والمبادئ القانونية الدولية المنظمة لتوزيع مياه حوض نهر النيل، لأجل تأصيل وتشخيص مشكلة إنشاء سد النهضة الإثيوبي، ومن ثم إيجاد الحلول القانونية والسياسية المناسبة لهذه المشكلة.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق العديد من الأهداف ومن أهمها ما يلي:

1- معرفة أسباب أزمة سد النهضة وكيف تفاقمت .

2- بيان حقيقة الدوافع التي تستند إليها إثيوبيا في بناء سد النهضة .

3- توضيح ما ينتج من آثار سلبية وأضرار تلحق بدولة مصر جراء بناء سد النهضة .

مفاهيم الدراسة

سوف تتناول الدراسة عدة مفاهيم ومصطلحات أهمها:

1- مفهوم الازمة:

تعني مفهوم الأزمة في اللغة العربية الشدة والقحط وهى مأخوذة من الفعل أزم ويعنى شدة العض وجمعه كلمة أزمة أوازم (المعجم الوجيز، 1998،ص15) .

2- سد النهضة :

أ- يعرف اصطلاحا: بأنه يتكون من سد رئيسي خرساني على مجرى النيل الازرق بارتفاع 145 متر وطول 1800 متر، وله ثلاث قنوات لتصريف المياه والتحكم في منسوب بحيرة التخزين، وسد مكمل (سرج) بارتفاع 50 متر وطول 5 كيلو متر لزيادة حجم التخزين للمياه الى 74 مليار متر مكعب، ولأن زيادة ارتفاع السد سوف تجعل المياه المخزنة تمر من المناطق المنخفضة بجوار السد فكان لزامًا غلق هذه المناطق (عباس،2018) .

ب- يعرف سد النهضة اجرائيا: بانه سد تم انشاؤه على نهر النيل في داخل اثيوبيا ويؤثر تأثيرا واضحا على نصيب دول حوض النيل وعلى راسهم دول المصب مصر والسودان (هاني، 2022، ص325) .

حدود البحث

من المسلم به في كل دراسة أن تكون لها حدود زمنية ومكانية، وذلك لضبط موضوع الدراسة من الناحية العلمية، وتأتي هذه الدراسة ملتزمة بحدود الزمان والمكان، فمن حيث الحدود الزمنية ستكون من بداية ثورة يناير 2011 والتي عرفت بفترة الفوضى التي أصابت البلاد والتي استغلت فيها إثيوبيا الفرصة للبدء في بناء سد النهضة من نفس العام، وحتى الانتهاء منه في عام 2016، حيث شهدت تلك الفترة أربعة عهود مختلفة بدأت بعد تنحي الرئيس مبارك بالمجلس العسكري، ثم حكم محمد مرسى بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية، ثم عدلي منصور الرئيس المؤقت للبلاد الذى تولى الحكم بعد ثورة 30 يونيو باعتباره رئيس المحكمة الدستورية العليا كما ينص الدستور المصري، ثم عبدالفتاح السيسي في مايو2014 ، وكيف أن تلك الحقبة وما شهدتها من توترات وثورات ساهمت في إتاحة الفرصة كاملة لإثيوبيا في إنشاء السد بحرية تامة .

أما من حيث الحدود المكانية فإن الدراسة ستتركز على دولتي إثيوبيا ومصر محل الدراسة من بين عشر دول تعرف بدول حوض النيل وهي إريتريا، إثيوبيا، السودان، الكونغو الديمقراطية، جنوب السودان، بوروندي، تنزانيا، رواندا، كينيا

منهجية البحث

إن دراسة موضوع "أزمة سد النهضة بين مصر وإثيوبيا منذ عام 2011 " يمكن أن يتم تناوله من أكثر من زاوية، الأمر الذي يعني أن الحقول السياسة المختلفة تستطيع أن تجعل من هذا الموضوع محلاً لاهتمامها، خاصة حقول النظم السياسية والعلاقات الدولية والسياسة الخارجية .

لذلك فإن الدراسة ستتناول هذا الموضوع من خلال استخدام المنهج التاريخي، والذي استخدمه الباحث لسرد الاتفاقيات المتعلقة بنهر النيل، ونستشف منه الأسباب والدوافع التي أدت لنشوء النزاع المصري الإثيوبي حول مشروع سد النهضة، وسيتم كذلك استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحليل ووصف أسباب أزمة سد النهضة بطريقة علمية، ومن خلال دراسة التغيرات التي قد تحدث بعد (بناء السد) على الدولة المصرية، نستطيع الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين تمنحنا القدرة على وضع أطر محددة للمشكلة، والتوصل إلى الاستنتاجات والتوصيات التي تخدم مشكلة وهدف الدراسة .

كما ستستخدم الدراسة، المنهج القانوني بالمحور الثاني، وذلك لتحليل الاتفاقيات التي تمثل الإطار القانوني للأمن المائي المصري، وتحليل موقف كلا من دول المنبع ودول المصب فى منطقة حوض النيل .

الدراسات السابقة

تتناول الدراسة موضوعًا مازال قائمًا الى وقتنا الحاضر وهو النزاع القائم بين إثيوبيا ومصر حول سد النهضة .

لذلك سيتم التطرق لأهم الأدبيات التي تناولت هذا الموضوع، والقريبة بعض الشيء من موضوع دراستنا:

دراسة (محمد نصر الدين علام،2014) تناولت الدراسة موضوع (أزمة سد النهضة الأثيوبي قضية سياسية أم إشكالية فنية) .

تناولت الدراسة جهود الدولة المصرية عبر التاريخ في تأمين نهر النيل وترويضه وتنميته كمورد رئيسي للحياة والحضارة الفرعونية، وكذلك تناولت المحاولات الدائمة لدول المنبع للحصول على حصص مائية من تدفق النهر، وبينت الدراسة المخططات الإثيوبية منذ القدم لإقامة السدود والتحكم في مياه النهر. وسلطت الدراسة الضوء على

تطور مراحل النزاع حول الحصص المائية بين دول المنبع من جهة، وبين مصر والسودان كدولتي مصب من جهة أخرى، بدءًا من إعلان مصر عن بناء السد العالي في الخمسينات من القرن الماضي، ومرورًا بمشروع مبادرة حوض النيل والتي تم اثناءها ومن خلالها بناء العديد من السدود في دول الحوض، وتمرير مخطط السدود الإثيوبية ومشروع الربط الكهربائي بين إثيوبيا من هذه السدود وكل من السودان ومصر .

قدم كذلك الباحث تفاصيل بنود اتفاقية عنتيبي في مقارنة تفصيلية مع اتفاقية الأمم المتحدة للأنهار المشتركة لعام 1997، وتقييمًا لأهم مسالب هذه الاتفاقية، تم توصل الباحث لسرد وقائع المفاوضات مع دول حوض النيل بدءًا من نهاية التسعينات من القرن الماضي وحتى قيام معظم دول المنبع بالتوقيع المنفرد على اتفاقيتي عنتيبي عام 2010، والتي اتفقت مع المحور الثاني في دراستنا .

دراسة (محمود محمد علي،2021) ، تناولت الدراسة (أزمة سد النهضة بين التعنت والمرونة)، حيث تناولت توترات العلاقات المصرية بدول حوض النيل، في فترة التسعينيات بالقرن الماضي، والتي كانت تتأرجح بين التحسن والتوتر من فترة لأخرى؛ بسبب سوء الإدارة المصرية بالتعامل مع هذا الملف الشائك والذي يمثل أمنًا قوميًّا مهما لمصر، والذي أهملته الدبلوماسية والخارجية المصرية حينها، ولم يغفل الباحث في دراسته دور الكيان الإسرائيلي في اشتعال هذا التوتر بحوض النيل، بعد أن لمح الرئيس أنور السادات بأنه سيمد إسرائيل بالمياه، (إبان معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية)، ولم يحدث ذلك، ناهيك عن مصادرة إسرائيل للمياه العربية وسرقتها للموارد المائية في: الجولان السوري المحتل، والجنوب اللبناني، والأراضي الفلسطينية المحتلة، وتحويل مسارها بالقوة، وبناء المشاريع عليها بصورة تمثل انتهاكاً خطيراً لقواعد القانون الدولي وللشرعية الدولية التي تكفل مبدأ السيادة الدائمة للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي على مواردها الطبيعية بما فيها الأراضي والمياه، مما يشكل تهديداً للأمن المائي العربي وبالتالي للأمن القومي العربي، كل ذلك في ظل تحرك صهيوني ماكر ودائب في دول حوض النيل خصوصا إثيوبيا للتأثير على حصة مصر من مياه النيل، وإثارة القلاقل بشأن المياه .

دراسة جون واتيربوري، (2018، **John Waterbury**) بعنوان

Dale Whittington and Marc Jeuland , The Grand Renaissance Dam and prospects for cooperation .

تشير الدراسة وهى بعنوان (سد النهضة العظيم وآفاق التعاون) إلى الخلاف المصري الإثيوبي بسبب المخاطر التي يسببها بناء السد على مصر، وتؤكد الدراسة على ضرورة التوصل لاتفاق بين مصر وإثيوبيا على فترة ملء الخزان ، بالإضافة إلى الاتفاق على ما سيحدث في فترات الجفاف وتتوصل الدراسة إلى أن بناء السد لا يقلل من حصة مصر والسودان إذا ما تم الاتفاق على القواعد المنظمة للملء مع إثيوبيا، وأنه على دول المصب أن تغير من سياستها في التعامل مع المياه، وأن تستفيد من تحلية مياه البحر وكذلك من تنقية مياه الصرف الصحي .

دراسة عباس شراقى 2014 (جيولوجية سد النهضة وأثرها على أمان السد) .

تلقي الدراسة الضوء على التحديات الطبيعية التي تواجهها إثيوبيا والتي تتسبب في فشل 70% من مشروعاتها المائية لأسباب جيولوجية وفنية، ومناقشة جيولوجية منطقة سد النهضة وتحديد مساحات الأراضي القابلة للزراعة بالري السطحي، وتتوصل الدراسة إلى العديد من النتائج من أبرزها فقد مصر والسودان لكمية المياه التي تعادل 14 مليار

متر م 3 وبسعة التخزين التي أعلنت عنها الحكومة الإثيوبية على مدار 3 سنوات وهذا الفقد يستوجب معرفة مصر والسودان به من حيث الكمية وموعد التشغيل لأخذ الاحتياطات اللازمة لتفادى أزمة نقص المياه في سنوات المليء، ولم تتناول الدراسة الإطار القانوني الحاكم لعلاقات مصر ودول حوض النيل أو مصادر التهديد للأمن المائي المصري .

دراسة هوي وأشوك (Huiyi & Ashok, 2014) بعنوان:

"**The Grand Ethiopian Renaissance Dam: Evaluating its Sustainability Standard and Geopolitical significance**"

(سد النهضة الإثيوبي الكبير: تقييم معيار الاستدامة والأهمية الجيوسياسية) .

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أن سد النهضة الإثيوبي سيكون مصدرا ضخماً لإنتاج الطاقة المستدامة، وإنقاذ إثيوبيا من نقص الطاقة، مما سيساعد على تسهيل التطور الاقتصادي لإثيوبيا والمنطقة، ومحاولة إثيوبيا جلب مصر والسودان لإدارة مشتركة للمشروع، لكنها لم تنجح بسبب الموقف المصري الثابت، وبهذا المشروع تصبح إثيوبيا صاحبة أكبر مصلحة على النيل، وأظهرت الدراسة حاجة دول حوض النيل لزيادة الحوا ر لإيجاد طرق شراكة مفيدة للجميع .

لقد اختلف موضوع دراستنا عن باقي الدراسات السابقة والتي تناولت مشكلة سد النهضة على أنها كانت محاولة لدراسة أزمة السد انطلاقا من اعتبار هذه القضية اخطر من قضية النفط، وأن مصر ستواجه حرب حقيقية على حقوقها المائية مالم يتم حل هذه الأزمة بشكل عادل يرضي كل أطراف المستفادة من مياه النهر، ومن هنا تناولت محاور الدراسة أهم أسباب التوتر بين إثيوبيا ومصر، وأهم الاتفاقيات التي ابرمت بين دول المنبع ودول المصب والأثار السلبية الناتجة عن بناء السد .

هيكلية الدراسة

تناول موضوع الدراسة ومعالجة الإشكاليات المطروحة من خلال ثلاث محاور بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، حيث تم تقسيم هيكلية الدراسة على النحو الآتي:

المحور الأول: :ماهية سد النهضة

المحور الثاني: الاتفاقيات والمبادئ الدولية التي تنظم نهر النيل

المحور الثالث: أثر سد النهضة على مصر

1- المحور الأول: ماهية سد النهضة

يعد الخلاف حول نهر النيل، من الموضوعات المهمة، كونها تتعلق بخلاف قانوني وسياسي يتمحور حول توزيع مياه نهر النيل، والذي أثار هذا الخلاف قيام إثيوبيا ببناء سد النهضة الذي يحجز كميات كبيرة من مياه النيل خلفه، مما يُلحق أضرارً كبيره لدول المصب، ونقص في حصتها المائية من مياه نهر النيل، وهذا الأمر يخالف جميع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتوزيع مياه الأنهار، إذن لا بد لنا من التعرف على هذا السد ونشأته وموقعه والأسباب التي أدت إلى بنائه، وهذا ما سوف نتطرق إليه في المحور الأول، أما الاتفاقيات التي ابرمت من أجل توزيع مياه نهر النيل سنتناولها في المحور الثاني من الدراسة .

يعرف نهر النيل بأنه أطول نهر في العالم حيث يصل ل 6650 كم، وبحوضه التي تبلغ مساحته 3,4 مليون كم2 ، ويغطي عشر مساحة القاره الأفريقية، ويبلغ تعداد سكانه قرابة 400 مليون نسمه، وينبع نهر النيل من مصدرين أساسيين، المصدر الأول من الهضبة الإثيوبية والتي تشارك بحوالي 71 مليار م 3 من المياه عند أسوان، و 8 % من ايراد نهر النيل، من خلال ثلاث أنهار رئيسية، النيل الأزرق 50 مليار م 3 والذي يشكل حوالي 60% من إيراد نهر النيل، السوباط 11 مليار م3 ، وعطبره 11 مليار م3 ، أما المصدر الثاني هو هضبة البحيرات الاستوائية والتي تشارك بحوالي 13 مليار م 3 من المياه أو ما يعادل نحو 15% من إيراد نهر النيل والتي تشمل بحيرات فكتوريا، كيوجا، ادوارد، جورج والبرت، أنظر خريطة (الملحق رقم 1) ورغم ذلك فان تصريفه عند اسوان يعد من اقل التصريفات المائية 84 مليار م 3 من المياه على مستوى العالم، والسد الذي تبنيه إثيوبيا واقعٌ في أراضيها بمنطقة بني شنقول–قماز(يارلويا، 2015، ص24).

جاء تدشين السد من قبل إثيوبيا في (2 نيسان 2011 م) أي بعد شهرين من ثورة (25 يناير) الوقت الذي كانت فيه مصر منشغلة بإعادة بناء نظامها، إذ شُكلت لجنة ثلاثية من عشرة أعضاء تضم كل من مصر والسودان وإثيوبيا وبعض الخبراء الدوليين للنظر في الأضرار المتوقعة جراء بناء السد على كل من مصر والسودان[*]، إذ استمرت إثيوبيا في أعمال البنية التحتية، وقامت بتحويل مجرى النيل الأزرق تمهيداً لبناء السد غير مكترثة بتقرير اللجنة الثلاثية، مما أثار قلق الرأي العام المصري، من أن يمنع هذا السد عن مصر مياه النيل الذي قامت عليه الحضارة المصرية العريقة منذ القدم، كونه حقاً تاريخياً وفق للقانون الدولي .

ففي هذا المشروع تجاهلت إثيوبيا قواعد القانون الدولي لمنظمة مجاري الأنهار الدولية لسنة1997 وهي الأخطار المسبق، وعدم الإضرار عام 1954 فضلا عن إنكارها كافة الحقوق التاريخية المكتسبة من مياه النيل، منها اتفاقيتا عامي 1929 و1959 ، بحجة أن هذه الاتفاقيات كانت في عهد الاستعمار، كما أنها غير ملتزمة باتفاقيات لم تشارك فيها (أبوبكر، 2013، ص6) .

ويعتبر سد النهضة من الأمثلة على السدود التي ساهمت وبشكل كبير في خلق صراع دولي بين دول حوض النيل، وأدى إلى نشوب المنازعات الدولية بينها، ويقع سد النهضة في منطقة(بني شنقول قماز) –كما اوضحنا سابقا– على بعد 45 كم تقريباً من الحدود السودانية الإثيوبية، ويقع بين خطي طول(9–39) شرقاً، ودائرتي عرض (6–11) شمالاً يصل مستوى الأمطار في منطقة السد حوالي (800) ملم سنويًا، ويبلغ اتساع النهر عند السد(600م) تتدفق فيه مياه النهر عند موسم تساقط الأمطار، أما في موسم الجفاف فيبلغ اتساعه حوالي (90 م)، (صباح، 2021،ص 290).

---

[*]سعت مصر إلى حل الأزمة بتشكيل لجنة ثلاثية دوليّة لتقييم الدراسات الإثيوبية للسد، وقدمت اللجنة تقريرها بإدانة إثيوبيا، إذ كشف التقرير عن عدم قدرتها على تقييم الآثار السلبية الناتجة عن بناء السد، نتيجة لتقاعس إثيوبيا عن مدها بالدراسات، بعد أن أدانت اللجنة الدولية إثيوبيا وتوصياتها بشأن تشكيل لجنة تقوم بتوفير الدراسات الفنية الخاصة بالسد قامت إثيوبيا بذلك بتشكيل لجنة فنية محلية، ورفضت مصر ذلك وأعلنت ضرورة وجود خبراء أجانب في اللجنة، وبعد ذلك تم استئناف المفاوضات في)حزيران 2014 م(وكانت للتباحث حول شروط المرجعيّة للجنة الفنية وقواعدها الإجرائية، والاتفاق حول دورية الاجتماعات، وتم الاتفاق على اختيار مكتبين، أحدهما فرنسي والأخر هولندي لعمل الدراسات المطلوبة بشأن السد، (محمد عبدالعظيم، 2020، 157) راجع محمد عبد العظيم مصطفى، سد النهضة: الملف الأكثر تعقيدًا في القارة والأخطر على مصر، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، مركز الديمقراطي العربي، العدد 9، برلين، المانيا، 2020 ، ص 157 .

ويبلغ طول السد حوالي (17)متراً، وعرضه (1800) متر مربع، وعلى الجانب توجد محطات لتوليد الطاقة الكهرومائية، ويتكون السد من جزأين، الأول هو السد نفسه ويحتوي على (16) توربيد يولدون حوالي(6000) ميغاواط يوميًا من بحيرة تسع ل (14.5 مليار م)3 ، والثاني عبارة عن بوابة ناحية البحيرة وظيفتها الإغلاق عند زيادة سعة البحيرة عن (14.5 مليار م3)، (يوساف،2020، ص580) .

ويتم تحديد موقعه في هذا المكان لعدة اعتبارات جغرافية وجيولوجية واقتصادية، باعتبار أن هذا المكان يقع على النيل الأزرق، وهو الأكثر توفراً وتدفقاً للمياه، إذ يسهم بحوالي (80%) من حجم المياه القادمة لمصر، ومن المتوقع أن يحجز خلفه ما يعادل ضعف بحيرة تانا وحوالي نصف السعة التخزينية لبحيرة سد العالي في مصر، وهذا يعني نقل المخزون المائي من بحيرة ناصر إلى الهضبة الإثيوبية وتتحكم إثيوبيا في المياه التي تأتي لمصر .(انظر للملحق رقم2)

إضافة إلى تميزه بمجموعة تلال ذات طبيعة صخرية مما يوفر تكلفة أقل لبناء هذا السد. ويقع سد النهضة في منطقة يغلب عليها الصخور المتحولة، والتي تشبه في تكوينها جبال البحر الأحمر الغنية ببعض العناصر الهامة مثل البلاتين والذهب والحديد، بالإضافة إلى محاجر الرخام، وعليه فقد بلغت تكلفة السد حوالي (4.8)مليار دولار وهذه التكلفة على ما يبدو لا تشمل تكلفة الخطوط الناقلة للطاقة الكهربائية، إذ يتوقع بعض الخبراء أن تصل التكلفة الإجمالية(8) مليار دولار، وكانت الجهة المنفذة لمشروع سد النهضة شركة(ساليني)الإيطالية والتي سبق لها بناء سدود عديدة في إثيوبيا ومنها سد جلجل، وسد بيليز قرب بحيرة تانا، حيث تم توقيع العقد معها لبناء سد النهضة في 16حزيران 2011 (الطيب، 2015، ص50) .

وبالتالي، كان المشروع في وجهة نظر إثيوبيا حقًّا سياديًّا لها في استخدام موردها الطبيعي لإخراج مواطنيها من الفقر، لأن مصر نفسها لن تتخلى أبدًا عن سيطرتها على مواردها الطبيعية كالغاز والنفط لمصالح أجنبية .إضافة إلى أنه لا توجد اتفاقية رسمية ملزمة بين مصر وإثيوبيا لتقاسم المياه ، ولم تكن إثيوبيا جزءًا في اتفاقية عام 1929 بين بريطانيا ومصر، واتفاقية 1959 بين السودان مصر قبل وقت قصير من بدء بناء السد العالي بأسوان (سنتطرق لذلك في المحور الثاني) .

ويلاحظ أيضًا أن تشبث مصر بمقولة" :حماية الحق التاريخي(أو معاهدات 1929 و 1959)يزعج دول حوض النيل أكثر مما يقنعها، فدول مثل أوغندا وبوروندي وغيرهما من دول شرق إفريقيا المشاطئة لحوض النيل تنوي أيضًا تطوير نصيبها من موارد مياه النيل لتوليد الطاقة الكهرومائية والري وغيرهما، ولا يريد أيٌّ منها التقيد بحقوق مصر التاريخية التي فشلتْ بسببها عدة محاولات لبناء إطار إدارة مياه النيل، وأهمها مبادرة حوض النيل التي أطلقها البنك الدولي في عام 1999 (Ashok Swain، 2020) .

وعليه، فإن الدعم القوي الذي يحظى به سد النهضة في العديد من الدول الأخرى الواقعة على ضفاف النيل الأبيض بشرق إفريقيا، مثل :كينيا وبوروندي ورواندا وتنزانيا وأوغندا، ليس فقط بسبب حق إثيوبيا في بناء السد، بل للمنافع التي تتوقعها هذه الدول من المشروع حيث تخطط تنزانيا مثلًا لاستيراد 400 ميغاواط من الكهرباء من إثيوبيا لتشغيل محركها الصناعي (Reuters، 2017) .

ومن خلال ما سبق تبين أنا إثيوبيا استغلت الفترة التي حدثت فيها موجة التغيير التي شملت دول الربيع العربي والتي على رأسها دولة مصر، بعدما دخلت البلاد في اضطرابات وعدم استقرار، وهنا شرعت في بناء سد النهضة، والذي ينافي مبدأ حسن النية وحسن الجوار الذي ينص في مضمونه عدم استغلال الاضطرابات الداخلية للدول، والحاق الضرر بحقوقها ومكتسباتها .

وعليه يعد إنشاء السد بمثابة تهديد مباشر للأمن القومي المصري، إذ لم تقتصر مخاوف مصر على نقص إمدادات المياه خلال ملء الخزان، والتأثير على إمدادات الكهرباء .

2- المحور الثاني: الاتفاقيات والمبادئ الدولية التي تنظم نهر النيل

سنتناول في المحور الثاني أهم الاتفاقيات التي نظمت حوض النيل ولتي تحكم إقامة السدود على الأنهار الدولية .

الاتفاقيات الدولية التي أبرمت بين دول حوض النيل .

ينظم الوضع القانوني لنهر النيل العديد من الاتفاقيات نوردها على النحو التالي:

1- اتفاقية (1891 بروتوكول إيطاليا وبريطانيا) تمّ توقيعه في العهد الاستعماري بين كل من إيطاليا التي كانت تمثل إثيوبيا، وبريطانيا التي كانت تمثل السودان ومصر، حيث تعهدت فيها إيطاليا بعدم إقامة مشاريع على نهر عطبرة يمكن أن تؤثر تأثيرًا ملموساً على تصرفه في النيل (إبراهيم، 2012، ص 153) .

2- اتفاقية 1902 بين بريطانيا(نيابة عن السودان) وإثيوبيا لتعيين الحدود بين الحبشة والسودان، تعهدت فيها إثيوبيا في المادة (3) بعدم القيام بأي إنشاءات على النيل الأزرق أو بحيرة هانا أو نهر السوباط من شأنها اعتراض انسياب المياه فيها إلى نهر النيل ما لم توافق على ذلك حكومة بريطانيا ممثلة السودان (عمر، 2005، ص66)

3- اتفاقية روما 1925 م بين بريطانيا وإيطاليا تعترف فيها إيطاليا بالحق المسبق لمصر والسودان في مياه النيل الأزرق والنيل الأبيض، وتتعهد بعدم إقامة أي إنشاءات من شأنها أن تؤثر تأثيرًا ملحوظاً في المياه التي تصل إلى النهر الرئيسي، كما تعهدت بريطانيا في مقابل ذلك بتأييد نفوذ إيطاليا الاقتصادي في إثيوبيا(فيصل، 2005، ص52) .

4- اتفاقية 1929 وقعت بين مصر من جهة وبين وبريطانيا (بالإنابة عن السودان وكينيا وتنزانيا وأوغندا) من جهة أخرى، تعهدت فيها بريطانيا بعدم القيام دون اتفاق سابق مع مصر بأي إنشاءات للري أو لتوليد الكهرباء يكون من شأنها الإضرار بمصالح مصر أو إنقاص منسوب المياه التي تصل إليها أو تعديل تاريخ وصوله. وقد حددت هذه الاتفاقية نصيب مصر من مياه النيل بمقدار 48 مليار متر مكعب والسودان 4 مليار متر مكعب في السنة، وأن لمصر الحق في الاعتراض على انشاء أي مشروعات جديدة على نهر النيل وروافده(سيف، 2004، ص 3)

5- اتفاقية 1934 بين بريطانيا(وكانت تتبعها تنزانيا) وبلجيكا(وكانت تتبعها رواندا وبورندي وقد أكدت هذه الاتفاقية على مبدأ عدم الاستغلال لمياه النيل في توليد الكهرباء على حساب المياه المتدفقة من المنبع إلى المصب . وتقرر المادة (6) منها على إلزام الدولة التي تريد استغلال مياه النهر لأغراض الري إخطار الدولة الأخرى قبل البدء في العمل بستة أشهر حتى يمكن دراسة ما قد يثار من اعتراضات .

6- اتفاقية 1959 بين مصر والسودان، التي تم بموجبها تحديد نصيب كل من السودان ومصر من حصة مياه النيل اعتماداً على المتوسط السنوي لتصريف النهر عند أسوان ب 84 مليار متر مكعب في السنة وأصبح

نصيب مصر من مياه النيل بعد بناء تشغيل السد العالي 55.5 مليار متر مكعب في السنة ونصيب السودان 18.5مليار متر مكعب في السنة والباقي 10 مليار تضيع بالتبخر في بحيرة السد العالي(سيف، 2004، ص 7) .

7- تمّ الاتفاق بين الدولتين على اتخاذ تدابير موحدة في مواجهة أي مطالب من دول حوض النيل اتجاه منبع النهر، ونتيجة لهذه الاتفاقية، وافقت الدولتين على إقامة مشروع قناة جونقلي (1) و(2) ، وإنشاء قناة تصريف عند مستنقعات بحر الغزال، وإنشاء قناة شمال غرب النيل الأبيض، إضافة إلى بناء سد(قمبيلا)لتخزين مياه السوباط عن فيضانه (منى، 2010، ص97-104)

8- اتفاقية عنتيبي 2010:

قررت دول منابع النيل (إثيوبيا – أوغندا – رواندا – تنزانيا – كينيا) في مايو 2010 التوقيع في مدينة عنتيبي الأوغندية على الاتفاقية الجديدة، ولاقت رفضاً من دول المصب (مصر والسودان) لأنه ينهي الحصص التاريخية للدولتين 55.5 مليار م 3 لمصر، و 18.5 مليار م 3 للسودان، (وفقا اتفاقية 1929) حيث نص الاتفاق الذي وقع في مدينة عنتيبي الأوغندية، على أن تعتمد مرتكزات التعاون بين دول مبادرة حوض النيل على الاستخدام المنصف والمعقول للدول، بأن تنتفع دول حوض النيل انتفاعاً منصفاً ومعقولًا من موارد مياه المنظومة المائية لنهر النيل، وعلى وجه الخصوص الموارد المائية التي يمكن تطويرها بواسطة دول مبادرة حوض النيل وفق رؤية الانتفاع المعقول .

ومنحت هذه الدول كلاً من القاهرة والخرطوم مهلة عام – من تاريخ التوقيع على المعاهدة – للانضمام إذا رغبتا في ذلك .

وتقرر اتفاقية عنتيبي على أن التعاون بين دول مبادرة حوض النيل يعتمد على الاستخدام المنصف والمعقول للدول من الموارد المائية لنهر النيل، وأعلنت أديس أبابا عن إرسالها للاتفاقية الإطارية عنتيبي، إلى البرلمان تمهيداً للتصديق عليها وبعدها تصبح سارية، وسيتم إنشاء مفوضية حوض النيل، والتي ستكون معنية بإدارة موارد النهر وتحقيق الاستغلال العادل لمياه النيل، ولم توقع مصر على اتفاقية عنتيبي [*] .

وقد طالبت دول المنابع مثل إثيوبيا بحقوقها في الاستفادة بمياه النيل بغض النظر عن الاتفاقيات القائمة منذ العهد الاستعماري والتي اعلنت أنها لن تعترف بها، وعليه بدأت في إقامة سلسلة من المشروعات المائية على نهر النيل دون الالتزام بالحقوق التاريخية ومبدأ عدم الاضرار والأخطار المسبق لدولتي المجري والمصب (زكريا، 2019، ص49)

[*]في إطار مبادرة حوض النيل توالت الاجتماعات للمجلس الوزاري لمبادرة حوض النيل من أجل إعادة التفاوض حول موقف مصر والسودان من اتفاقية عنتيبي، حيث شاركت مصر في تلك الاجتماعات التي بدأت منذ فبراير 2017 في العاصمة التنزانية دار السلام، والتي تهدف إلى عودة العمل التكاملي والجماعي بين دول حوض النيل، فقد استضافت الخرطوم اجتماعات اللجنة الوزارية المصغرة لمبادرة حوض النيل في 13 مارس 2017 ، وفيها أعلنت مصر تمسكها بموقفها المعلن من الاتفاقية الإطارية لحوض النيل وبعدم توقيعها الاتفاقية بشكلها الحالي أعقب ذلك مشاركة مصر في 27 من الشهر نفسه في اجتماع استثنائي للمجلس الوزاري لمبادرة حوض النيل في مدينة عنتيبي لمناقشة المخاطر المصرية التي تمنعها عن المشاركة في أنشطة المبادرة منذ. 2010

9- اتفاقية سد النهضة:

هي وثيقة تؤكد على صيغة تعاونية وإدارة سد النهضة، وأن الوثيقة تتضمن حزمة من المبادئ الأساسية التي تحفظ في مجملها الحقوق والمصالح المائية لدول حوض النيل .

وقد بدأت الاتفاقية بسلسة من المفاوضات بين مصر والسودان وإثيوبيا على المستوى الرسمي في 2012 وذلك بهدف التوصل إلى اتفاق عادل، يضمن لكل من الأطراف الثلاثة حقها في مياه النيل، والتأكد من عدم إحداث ضرر للدولتين أسفل النهر، وانتهت هذه المفاوضات باتفاقية سد النهضة وتم التوقيع عليها في23 من شهر مارس 2015وتنطوي على 10 مبادئ هي:

1- مبدأ التعاون:

أ- التعاون على أساس التفاهم المشترك، المنفعة المشتركة، حسن النوايا، المكاسب للجميع، ومبادئ القانون الدولي .

ب- التعاون في تفهم الاحتياجات المائية لدول المنبع والمصب بمختلف مناحيها .

2- مبدأ التنمية، التكامل الإقليمي والاستدامة:

الغرض من سد النهضة هو توليد الطاقة، والمساهمة في التنمية الاقتصادية، والترويج للتعاون عبر الحدود والتكامل الإقليمي من خلال توليد طاقة نظيفة ومستدامة يعتمد عليها.

3- مبدأ عدم التسبب في ضرر ذي شأن:

سوف تتخذ الدول الثلاث كافة الإجراءات المناسبة، لتجنب التسبب في ضرر ذي شأن خلال استخدامها للنيل الأزرق (النهر الرئيسي) .

4- مبدأ الاستخدام المنصف والمناسب:

سوف تستخدم الدول الثلاث مواردها المائية المشتركة في أقاليمها بأسلوب منصف ومناسب.

5- مبدأ التعاون في الملء الأول وادارة السد:

أ- الاتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد الملء لسد النهضة، والتي ستشمل كافة السيناريوهات المختلفة، بالتوازي مع عملية بناء السد .

ب-الاتفاق على الخطوط الإرشادية وقواعد التشغيل السنوي لسد النهضة، والتي يجوز لمالك السد ضبطها من وقت لآخر .

ج- إخطار دولتي المصب بأية ظروف غير منظورة أو طارئة تستدعي إعادة الضبط لعملية تشغيل السد .

6- مبدأ بناء الثقة:

سيتم إعطاء دول المصب الأولوية في شراء الطاقة المولدة من سد النهضة.

7- مبدأ تبادل المعلومات والبيانات:

سوف توفر كل من مصر واثيوبيا والسودان البيانات والمعلومات اللازمة لإجراء الدراسات المشتركة للجنة الخبراء الوطنية، وذلك بروح حسن النية وفي التوقيت الملائم .

8- مبدأ أمان السد:

أ- تقدر الدول الثلاث الجهود التي بذلتها إثيوبيا حتى الآن لتنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية المتعلقة بأمان السد .

ب-سوف تستكمل إثيوبيا، بحسن نية، التنفيذ الكامل للتوصيات الخاصة بأمان السد الواردة في تقرير لجنة الخبراء الدولية.

9- مبدأ السيادة ووحدة إقليم الدولة:

أ- سوف تتعاون الدول الثلاث على أساس السيادة المتساوية، ووحدة إقليم الدولة، المنفعة المشتركة وحسن النوايا، بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل والحماية المناسبة للنهر .

10- مبدأ التسوية السلمية للمنازعات:

تقوم الدول الثلاث بتسوية منازعاتهم الناشئة عن تفسير أو تطبيق هذا الاتفاق بالتوافق من خلال المشاورات أو التفاوض وفقاً لمبدأ حسن النوايا.

إذا لم تنجح الأطراف في حل الخلاف من خلال المشاورات أو المفاوضات، فيمكن لهم مجتمعين طلب التوافق، الوساطة، أو إحالة الأمر لعناية رؤساء الدول (رؤساء الحكومات)، (مركز دراسات الوحدة العربية،2015، ص193-196)

رغم كل هذه الاتفاقيات والمشاورات، فالطريق لحل الأزمة لازال مسدوداً، ورغم عمل اللجان التي شكلت على مدار السنوات الماضية، لم تتوصل إلى أية نتائج إيجابية، وهذا ما جعل مصر تعلن صراحة بفشل عملية المشاورات والتفاوض، إلا أن مصر لازالت تضع في تحركاتها ثلاث مبادئ أساسية قبل الخوض في أي حوار، المبدأ الأول، أن قضية سد النهضة تمثل لمصر قضية أمن قومي مصري، ولابد من الثبات والتفكير العلمي الرصين في أي تحرك مصري تجاه أي خطوات حيال هذه القضية، حتى يتم قطع أي توثر أو انفعال من شأنه يفسد المشاورات أو المفاوضات، وتؤكد دائما على أن يكون العمل والتحرك في اطار القانون الدولي .

المبدأ الثاني، أن سد النهضة تراه مصر أصبح أمراً واقعاً، وليس أمامها إلا التعامل معه بحرفية وواقعية حتى تستطيع الوصول إلى حلول تقبلها إثيوبيا بشكل قانوني علمي يحافظ على الأمن المائي المصري، فنهر النيل هو القلب النابض الذي يضخ الدم في شريان الحياة في مصر، فقد شكل النهر الطبيعة الجغرافية لها، وتحكم في اقتصادها، وساعد في ازدهار حضارتها، وفي هذا الوقت الذي يعد الأكثر تأزما في تاريخها كله على مدار العصور، ويبقى النيل مرجعاً لفهم ماضي وحاضر ومستقبل هذا البلد .

والمبدأ الثالث، ترى مصر أن من حق إثيوبيا بناء السدود على النهر من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية، بشرط ألا يؤثر ذلك إلى الإضرار بحصة مصر المائية التي ضمنتها الاتفاقيات السابقة، إلا أن إثيوبيا لا تريد الاعتراف بهذه الاتفاقيات .

ولازالت مصر تسعى إلى التفاوض مع إثيوبيا من أجل التوصل إلى حل، حيث عقدت في (8- 9 كانون الثاني 2020 م) في إثيوبيا اجتماعًا موسعًا بخصوص قواعد المليء والتشغيل لسد النهضة، ولم تسفر الجهود المبذولة إلى الوصول إلى توافق حول التصرفات المائية المنطلقة من السد في الظروف الهيدرولوجية المختلفة لنهر النيل الأزرق،

ذلك لعدم وجود إجراءات واضحة من قبل إثيوبيا للحفاظ على قدرة السد العالي في مواجهة الآثار المختلفة التي قد تنتج من ملئ وتشغيل سد النهضة، وفي (13 – 15 كانون الثاني 2020 م) تواصلت مفاوضات وزراء الخارجية والري بالدول الثلاث بشأن سد النهضة في واشنطن، لمناقشة مستجدات المفاوضات الجارية حول ملئ وتشغيل السد . وعلى الرغم من المفاوضات والجهود الحثيثة من أجل التوصل إلى حل يرضي جميع الأطراف (مصر والسودان وإثيوبيا)، والوساطة الدولية بخصوص هذا الملف إلا أن هذه الجهود لم يسفر عنها اتفاقاً بسبب تعنت الجانب الإثيوبي، ولجأت مصر بعد ذلك إلى الاحتكام الدولي في هذا الشأن (أيمن، 2022،ص275) .

اعتمدت إثيوبيا أثناء تفاوضها على سياسة المراوغة لكسب المزيد من الوقت حتى وصلت إلى المرحلة الأخيرة من تشغيل السد وهي مصممة على الاستكمال سواء وافقت مصر والسودان أم لم توافقا، وقامت بالمماطلة والتسويف حتى بعد دخول واشنطن كراعٍ للمفاوضات بطلب من مصر، بل عملت على تجريب إملاء السد، الأمر الذي يعني خسارة كبيرة لدول المصب، إذ سيزداد العجز المائي في مصر سنويًا، وسينعكس ذلك على تصحر العديد من الأراضي الزراعية، وخسارة في القوى العاملة، وارتفاع في معدلات البطالة .

على إثر ما تقدم فإن المغزى السياسي من قيام إثيوبيا بإنشاء سد النهضة هو السيطرة على مياه نهر النيل، وأخذ دور الزعامة في منطقة حوض النيل والقرن الإفريقي، والتحكم في مصر ومقدراتها ومستقبلها، وإلغاء أو تقزيم دورها بالمنطقة مما يؤثر ذلك على الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، ويحد من دورها الإقليميّ وقدرتها الشاملة .

فضلاً عن تحقيق هدفها كدولة مصدرة للطاقة الكهربائية في شرق إفريقيا، والقيام بالتوسع الزراعي، لذا ينبغي على مصر التحرك السياسي لمحاصرة إثيوبيا إقليميًّا ودوليًّا عن طريق ترويج لفكرة " أن السلوك الإثيوبي يخالف القوانين التي تنظم الأنهار الدولية، فضلاً عن إساءتها إلى دول الجوار وإلحاق الضرر بها، وهو ما يهدد الأمن والسلم الإقليمي والدولي " .

وأخيرا يؤثر سد النهضة تأثيراً كبيراً على الأمن القومي المصري وهذا يتطلب من مصر التمسك في الاتفاقيات والمعاهدات السابقة الموقعة عليها، التي تعطيها الحقوق بخصوص استشارتها في أي تغييرات تقع في المستقبل على نهر النيل فضلا عن حقها التاريخي من مياه النيل .

3- المحور الثالث: أثر سد النهضة على مصر

تمثل قضية سد النهضة تحديًا للدور المصري إقليميًا ودوليًا، وفي عالم تتشكل فيه قوى جديدة، ويصاغ فيه نظام عالمي جديد لابد أن تحافظ مصر على دورها وتأثيرها، ولن تقبل أن تكون دولة منقوصة الإرادة والحركة، وهذا يتطلب ضبط النفس والحكمة للوصول إلى اتفاق قانوني ملزم يضمن حق الحياة للمصريين، ويضمن تحقيق التنمية لإثيوبيا، وفي ظل سعي الدولة المصرية للحفاظ على أمنها المائي بكل الطرق، إلا أن هذه الجهود باتت بالفشل، فلا سبيل لها إلا الدفاع عن حق البقاء والوجود .

لقد كانت مصر تستفيد من حصة النهر سنوية قبل بناء السد العالي من مياه نهر النيل تقدر بحوالي (48) مليار مكعب سنوياً (كما أوضحنا سابقاً)، وفي نفس الوقت كانت تفقد الكثير من هذه المياه في البحر المتوسط لعدم وجود سدود تخزينية كبيرة تحتوي هذه الكميات من المياه في ذلك الوقت، حيث إن إيرادات النهر تتغير من عام لآخر، إذ

إنها تزداد في سنوات وتنخفض في أخرى، لذلك كان من أهم أهداف مصر الرئيسية كيفية الاستفادة من كميات المياه التي كانت تفقد في البحر المتوسط سنويا(محمود، 1998،ص13) .

لذلك عزمت مصر على بناء السد العالي داخل أراضيها لغرض تخزين أكبر كمية من المياه والاستفادة منها واستغلالها في مجالات مختلفة، كإنتاج الطاقة الكهربائية الكبيرة والتي يمكن استخدامها في الصناعة والزراعة والتي تعد المصدر الرئيسي للاقتصاد المصري، وكان السد العالي قد شكل إنجازا مهما ساهم في استقرار الوضع المائي في مصر لفترة طويلة (شيرين،2014،ص 32) .

لم يكن للسد العالي أي تأثير في مستوى جريان النهر، لأن نهايته يصب في البحر، بينما مشرع بناء وإقامة سد النهضة على العكس تماما، له آثار سلبية على حصة المياه لدولتي المجرى والمصب العربيتين مصر والسودان، وكذلك أداة ضغط لتحقيق أغراض ومصالح دول أخرى مما يؤثر على الأمن القومي العربي، وعليه لابد من فهم متطلبات بناء السد ومقدار المخاطر والتهديدات التي قد يسببها للأمن الغذائي المصري، ومعرفة مستقبل العلاقات المائية بين مصر وإثيوبيا .

أولا: الآثار الاقتصادية

تعد مسألة المياه واحدة من أهم وأخطر القضايا التي تواجه مصر في الوقت الحاضر بل وفي المستقبل، وزاد من خطورتها شروع إثيوبيا ببناء شبكة من السدود على نهر النيل الأزرق، دون النظر إلى مصلحة مصر كدولة مصب، مما يؤثر ذلك على الاقتصاد المصري بسبب:

1- انخفاض في حصة مصر المائية أثناء ملء الخزان بمتوسط قدره من (9 إلى 12 مليار م3) بأقل التقديرات من أصل (55.5 مليار م3) يعتبر بمثابة تهديد كبير للأمن القومي المصري، ويعتمد حجم التأثير طبقًا لعدد السنوات، التي ستسعى إثيوبيا بها لتخزين السد، علاوة على ذلك فأن السد يتسبب في خفض نسبة إنتاج كهرباء السد العالي من خزان أسوان في حدود 30% سنوياً، وتأتي جسامة تأثير سد النهضة الإثيوبي على مصر مع حجمه التخزيني الكبير، إضافة إلى الفوالق التي تسبب في فقدان المياه في باطن الأرض، والتي تقدر حوالي 25 مليار متر مكعب(نصر الدين، 2014، ص144 -145) .

2- تخشى مصر من انخفاض مؤقت من المياه في فترة ملء الخزان، إضافة إلى الانخفاض الدائم في المياه بسبب التبخر، كما أن هذا النقص ينعكس سلباً على حصة الفرد من المياه التي من المتوقع أن تصلح أقل من 650 متر مكعب من الماء سنوياً، أي أقل من ثلثي المعدل العالمي الذي يقدر بحوالي 1000 متر مكعب للفرد سنوياً.

3- مع انخفاض منسوب المياه والتي تقابله الزيادة السكانية سيكون التأثير كبير على حجم الاحتياجات من المنتجات الغذائية والزراعية التي تنتجها مصر من مياه نهر النيل والبالغ 98%، مثل الحبوب والخضروات والأرز، وهذا النقص سيؤدي إلى عجز في الميزان التجاري المصري، فضلاً عن فقدان مصر لمساحات كبيرة من أراضيها الزراعية وتوقف مشروعاتها التي تستهدف استصلاح الأراضي الصحراوية وفقدان عدد كبير من فرص العمل بهذا القطاع الذي يستوعب عدداً كبيراً من الأيدي العاملة والمدربة للحد من البطالة وزيادة الإنتاج،

وعلى هذا فإن أي نقص في منسوب كميات المياه سوف يؤثر دون شك على قطاع الزراعة بشكل عام ليكون بذلك قطاعاً طاردا للعمالة(عبد الحافظ، 2013، www.aljazeera.net)

4- بوار مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية المصرية وانخفاض في منسوب المياه الجوفية وزيادة تداخل مياه البحر في الدلتا وتملح أراضيها وانكشاف العديد من مآخذ محطات المياه للشرب والمصانع الواقعة على النيل وفرعيه فضلا على زيادة تلوث مياه نهر النيل والترع والبحيرات الشمالية والمصارف (نصر الدين، 2020، ص14).

ثانياً: الآثار السياسية:

رفضت إثيوبيا الاتفاقيات التي عقدت على حوض النيل، وتطالب بإعادة النظر فيها، وبخاصة اتفاقية 1929م التي تنص على عدم التدخل في تدفق مياه نهر النيل بما يلحق الضرر بمصر ، وكذلك رفضها اتفاقية 1959م الموقعة بين مصر والسودان وهي تعتبر مكملة لاتفاقية 1929 م والتي بموجبها اعطت مصر حصة مائية تقدر ب 55.5 مليار متر مكعب سنويا، لذلك أعلنت إثيوبيا رفضها لهذه الاتفاقيات باعتبارها اتفاقيات وقعت من قبل الدول الاستعمارية في ذلك الوقت نيابة عنها، ولذلك ترى أن هذا التوقيع باطلا قانونيا لأن إثيوبيا لم تكن ذات سيادة، من هذا المنطلق أعلنت إثيوبيا رفضها في العديد من المحافل الدولية والإقليمية لهذه الاتفاقيات المتعلقة بتقاسم حصص المياه، واعتبرت أن دولة المصب في أول من استغل مياه نهر النيل، ولا يحق لها أن تمنع دول المنبع من استغلال مياه النهر. بالمقابل تتمسك مصر بالحقوق التاريخية التي ترى فيها أنها حق مكتسب، وأي نقص في كمية المياه المخصصة لها يعتبر تهديدا حقيقيا ومباشراً للأمن المائي والأمن القومي، وعليه فإن بناء سد النهضة في إثيوبيا يشكل:

1- أزمة حقيقية للسياسة الخارجية المصرية وعلاقتها مع إثيوبيا، حيث ترى مصر أن استمرار إثيوبيا في بناء السد يعتبر مخالف للأعراف الدولية والقواعد القانونية التي تنص على أنه في حال النزاع بين دولتين يتم وقف الأعمال محل الخلاف إلى حين الفصل في هذا النزاع وهو ما لم تلتزم به إثيوبيا، واصرارها على استكمال بناء السد سيعكس سلباً على العلاقات الثنائية بين البلدين(محمد ذياب، 2013، ص75).

2- أن التأثير السلبي ذا البعد السياسي الذي يهدف إلى كسر إرادة مصر السياسية لما يمثله فرضًا للأجندة الإثيوبية على مصر بعد مرور (3) سنوات من وضع الحجر الأساس للسد على أنها دولة رائدة في إفريقيا، وكانت قلب القارة الإفريقية في المحافل الدولية وفي العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية وغيرها، وأن هذا القرار الأحادي من جانب إثيوبيا يعد بمثابة ضربة سياسية لمصر ووضعها في موقف حرج أمام القارة الإفريقية والعالم أجمع(أحمد جاجان، 2018، ص237) .

3- إن سد النهضة يعتبر من أخطر الأزمات التي يمكن أن تواجهها مصر باعتباره قضية تهدد في المقام الأول أمنها القومي، بخاصة وأن إثيوبيا خالفت كل ما جاء في الاتفاقيات السابقة، مع اعترافها بالاتفاقية الإطارية (عنتيبي) التي تعتبرها مصر بداية الخلاف بينها وبين إثيوبيا، والتي يرى فيها الجانب المصري أن إثيوبيا استطاعت أن تكسب تأييد وموافقة العديد من دول حوض النيل لإعادة تقاسم الحصص التي رفضتها كل من مصر والسودان باعتبارها تنهي الحصص المقررة لهما، كما أنها ستحرم مصر من حقوقها التاريخية بموجب اتفاقية 1959، حيث

إن التخلي عن هذا الحق سيلحق ضرر بأمنها القومي. ومن جهة أخرى فأن إثيوبيا تجاهلت قواعد القانون الدولي المنظمة لمجاري الأنهار الدولية، مثل قاعدتي عدم الضرر والإخطار المسبق، كما تجاهلت جميع الاتفاقيات التي أقرت حقوق دولتي المصب التاريخية والمكتسبة، بحجة أنها تمت في عصور الاستعمار، وأنها بذلك غير ملزمة بالاعتراف باتفاقيات لم تشارك فيها(أبوبكر، 2013، ص77).

كلا من الطرفين يكيلا للأخر باتهامات مختلفة، حيث يرى الجانب المصري أن اعتراف إثيوبيا والتزامها بالاتفاقيات السابقة هو الحل للخروج من هذه الخلافات، حيث أشارت بعض المصادر المصرية إلى أن الهدف من بناء سد النهضة هو هدف سياسي بالدرجة الأولى وليس هدفاً اقتصاديا أو تنموياً كما تدعي إثيوبيا، أما من جهة الجانب الإثيوبي يرى أن مصر تسعى لإفشال المشاريع التنموية، وهي تقف من وراء رفض البنك الدولي تمويل سد النهضة، في حين أكدت مصر أنها لا تقف ضد أية تنمية لصالح إثيوبيا، وإنها لم تعارض المشاريع الإثيوبية كالسدود التي أقامتها في السابق، مثل سد تاكيزي الذي تم بناؤه عام 2009 م بسعة تخزينية تقدر بحوالي 9 مليارات متر مكعب، كما أنها لم تعارض على مشروع تانا بليس لتوليد الكهرباء الذي تم تشييده عام 2010م، وذلك لمحدودية تأثير هذه المشاريع على مصر، إلا أن مصر اعتبرت أن سد النهضة ليس مشروعا تنمويا وإن الخلاف مع إثيوبيا ليس فنيا فقط، إنما هو مسالة ذات أبعاد سياسية واستراتيجية؛ باعتبار أن فكرة إنشاء سد النهضة هي مخطط عدائي كوسيلة للضغط على مصر، ومن جهة أخرى تؤكد مصر على أن رفضها لسد النهضة بسبب المواصفات الجديدة لهذا المشروع الذي تم تغيير سعته التخزينية عدة مرات بدأت من 11.1 مليار متر مكعب حسب الدراسة الأمريكية عام 1964م وانتهت 74 مليار متر مكعب في 2012 م؛ حيث اعتبرت مصر أنه يسبب الزيادة في السعه التخزينية، وإن عدم قيام إثيوبيا بالدراسات الدقيقة قبل بناء السد يعتبر تهديدا خطيرا لأمنها القومي(عباس، 2014،ص16) .

كذلك ترى مصر أن إثيوبيا تسعى من بناء السد إلى لعب دور إقليمي كبير في المنطقة؛ وذلك في غياب الدور المصري في القارة الأفريقية، فضلا عن احتمالية وجود بعض التدخلات الأجنبية للمشروع؛ حيث تسعى كل منها لاستغلال الموارد المائية والسيطرة على الممرات المائية بكل الوسائل، كذلك قيام إسرائيل بالحفاظ على مصالحها في أفريقيا منذ تأسيس الحركة الصهيونية عام 1897م، وهذا ما تخشاه مصر وتعتبره أخطر تهديد لأمنها القومي، واعتبرت مصر أن بناء سد النهضة الاثيوبي هو نتيجة للتحريض الاسرائيلي اتجاه القاره الأفريقية والسيطرة على منابع المياه للضغط على مصر، وهذا على غرار تصريح وزير الخارجية الاسرائيلي السابق (ليبرمان) الذي هدد بقصف السد العالي وإغراق مصر(أحمد علي ،2013، ص10) .

كما أن إسرائيل تتبنى سياسة تهدف إلى اشعال الصراعات في أفريقيا وتصعيدها بهدف إسقاط جميع الأنظمة التي تسعى للتقارب من الدول العربية، وتدعم في نفس الوقت أنظمة الحكم الموالية لها في القارة الأفريقية وتعمل على توسيع دور حركة المعارضة في الدول غير الموالية لها؛ وذلك بغرض نشر حالة عدم الاستقرار السياسي في المنطقة كما تلعب إسرائيل من خلال علاقتها مع إثيوبيا دوراً تحريضياً منذ عهد هيلا سيلاسي الرئيس السابق لإثيوبيا ضد مصر والسودان؛ بحجة استغلال هذه الدول لكميات كبيرة من مياه النيل دون الحاجة إليها على حساب الدول الأخرى، وفي ضوء هذا التحريض سيطرت العديد من الشركات الإسرائيلية على معظم المشاريع المائية وذلك من خلال إنشاء ثلاثة سدود مائية كجزء من برنامج أمثل يستهدف بناء 26 سداً على النيل الأزرق لري 400.000 هكتار وإنتاج 38

مليار كيلو واط من الكهرباء وهذه المشاريع سوف تحرم مصر من 5 مليارات متر مكعب من المياه سنوياً، وهو ما تهدف إليه إسرائيل انطلاقا من وجودها في منطقة حوض النيل ورغبتها في السيطرة على كميات كبيرة من مياه النيل للضغط على مصر، خاصة وأنها تمتلك نفوذا في إثيوبيا التي تهدف إلى الحصول على نسبة من حجم الاستهلاك المصري للمياه، حيث ترى إسرائيل أن هناك فائضاً في الري المصري يقدر بحوالي 10 مليارات متر مكعب في السنة، هذا فضلاً عن تقديمها الدعم العسكري لإثيوبيا وإمدادها بمعدات عسكرية في مجالات عديدة كمجال الأمن الداخلي، وعن دورها في تدريب الطيارين الإثيوبيين في القوات الجوية الإسرائيلية، وتطوير وسائل الاتصالات، علاوة على تبادل الزيارات على المستوى السياسي والأمني(نادر، 2014، ص 398-401) .

لقد امتدت أخطار التخطيط الإثيوبي الإسرائيلي إلى الجنوب السوداني الذي يشكل حوض بحر الجبل المكون الأول لنهر النيل الأزرق، والذي تسعى إثيوبيا للسيطرة عليه، كما اعلنت إثيوبيا عزمها على تنفيذ عدة مشاريع مائية يصل عددها إلى 40 مشروعا مائيا على النيل الأزرق الذي يشمل 26 سندا؛ وأهم هذه المشروعات السد التخزيني على نهر (فشقاء) أحد روافد النيل الأزرق الذي تحاول إسرائيل تنفيذه من خلال مجموعة من الخبراء والفنيين الإسرائيليين بوضع الدراسات الفنية والإشراف على التنفيذ، ولكن تكلفة هذا المشروع الكبيرة بالنسبة لإثيوبيا جعلت إسرائيل تدفع بإثيوبيا للتوجه إلى البنك الأفريقي لتمويل هذا المشروع، وهو الذي بدوره رفض تمويل هذا المشروع إلا بشرط موافقة حكومتي مصر والسودان على تنفيذه(محمد البدر، 2015، ص3).

من هنا يتبين لنا أن سد النهضة سيؤثر بشكل كبير على مجال الزراعة الذي تعتمد عليه اغلب محافظات مصر، كذلك تأثيره على مجال التصدير الذي تعتمد عليه الدولة للحصول على النقد الأجنبي، والذي يعتبر عامل مهم للدخل القومي المصري، وسيلاحق ذلك فشل كل المشاريع التي تتغذى من شبكة الكهرباء والتي تسعى مصر من خلالها لتطوير أنشطتها التجارية والصناعية،

كذلك لا ننسى أن إسرائيل تسعى إلى الضغط على مصر من خلال استراتيجية الدور غير المباشر في حوض النيل وذلك لأجل محاصرتها في محيط دائرتها الإقليمية، وهذه سياسة إسرائيل منذ قدم تاريخ بداية الصراع العربي الإسرائيلي، وذلك للسيطرة على المجال الحيوي والاستراتيجي للدول العربية، حيث تسعى إسرائيل إلى تهديد الأمن القومي المصري عن طريق العديد من المحالات أهمها أضعاف الدول العربية .

الخاتمة

مع ندرة المياه، وتصحر الكثير من الأراضي بالعالم بسبب التغيير المُناخي، ونشوب صراعات بين العديد من الدول التي تستفيد من مياه الأنهار خاصة دول المصب ودول المنبع، أصبحت كل دولة تنظر الى المياه كجزء من أمنها القومي، بل أصبح الأمن المائي من أولويات سياستها الخارجية لضمان ديمومة حصولها على المياه لأجل استمرار تنميتها وتطويرها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، فسعت إثيوبيا في سياستها المائية بالسيطرة على مياه نهر النيل والتحكم فيه لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية لإقامة السدود والخزانات على مياه نهر النيل التي تنبع من أراضيها، وهذا الامر يعد بمثابة تهديداً مباشراً للأمن القومي المصري.

وهذا مما شكل ضغطاً كبيراً على مصر، ولهذا فأن مسألة المياه تعد من الأمور المهمة التي توليها السياسة المصرية أهمية كبيرة خاصة في علاقاتها الدولية اذ تسعى مصر دائما الى ضمان حقها القانوني من مياه نهر النيل .

وتبعا لما تقدم خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تمثلت في الآتي:

1- أترث ثورة (25 يناير 2011) على سياسة مصر الخارجية، وذلك بسبب انشغالها بالوضع الداخلي للبلاد، وهذا ما جعل من إثيوبيا تستغل الحدث وتنطلق في بناء مشاريع السدود على حوض النيل .

2- أن سد النهضة سيؤثر على حصة مصر من مياه نهر النيل وبوار مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية المصرية وانخفاض في منسوب المياه الجوفية وزيادة تداخل مياه البحر في الدلتا وتملح أراضيها فضلاً عن تهديد الثروة السمكية والتأثير على السياحة النيلية<

3- ان المغزى السياسي من قيام إثيوبيا بإنشاء سد النهضة هو السيطرة والتحكم في مياه نهر النيل، وأخذ دور الزعامة في منطقة حوض النيل والقرن الإفريقي، والسيطرة على مياه نهر النيل من أجل التحكم في مصر ومقدراتها ومستقبلها، فضلاً عن تحقيق هدفها كدولة مصدره للطاقة الكهربائية في شرق افريقيا.

4- أن مصر لا تقف ضد أي مشروع يهدف إلى تحقيق التنمية في حوض النيل، بل تسعى إلى تقديم يد المساعدة والعون، شرط ألاّ يحدث انخفاض في منسوب المياه، والذي يسبب لها ضررا كبيرا .

5- تعتمد مصر على المياه بشكل كبير، إذ يمثل النيل مصدر الحياة الوحيد فيها، فتسعى مصر إلى الحفاظ على حقوقها التاريخية المكتسبة من مياه النهر.

6- أوضحت الدراسة أن الخلاف على معايير تقاسم المياه كان أحد الأسباب لتعثر الاتفاق على الإطار المؤسسي والقانوني لتنظيم الأنهار الدولية – ومنها نهر النيل– وللمستعمر الأجنبي الدور الأكبر في أحداث هذه الإشكالية من ناحية أنه كان يضع بنود الاتفاقيات والتوقيع عليها نيابة عن دول حوض النيل، وهذا كان مثار الخلاف بين هذه الدول فيما بعد .

7- أشارت الدراسة بموقف مصر الدبلوماسي والعقلاني في التعامل مع أزمة سد النهضة الإثيوبي وأوضحت الدراسة مدى تعنت المفاوض الإثيوبي بشأن مراحل ملء السد والقواعد الفنية والسنوات اللازمة لهذا الملء .

8- ما قامت به دولة إثيوبيا ببنائها لسد النهضة؛ ما هو إلا خرق واضح وصريح لجميع القواعد القانونية العامة المتعلقة بالأنهار الدولية وأحكام المعاهدات المتعلقة بنهر النيل؛ وهذا ما أدى إلى النزاع القائم إلى وقتنا الحاضر بين إثيوبيا ومصر ؛ وهو مازال مستمرا حتى هذه اللحظة .

التوصيات:

هذه بعض الخطوات التي يمكن اتخاذها لتجنب أي أزمات بعد بناء سد النهضة:

1- التفاوض والتشاور: يجب أن تتم عملية التفاوض والتشاور بين الدول المعنية (مصر والسودان وإثيوبيا) بشكل مستمر وشفاف، وذلك للتوصل إلى اتفاقات مشتركة بشأن إدارة موارد مياه النيل .

2- الشفافية والمشاركة: يجب أن تكون هناك شفافية تامة فيما يتعلق ببناء وإدارة السد، وينبغي أن يشارك جميع الأطراف المعنية في عملية صنع القرار، بما في ذلك الشعب المحلي والمنظمات غير الحكومية .

3- على دول حوض النيل، البحث عن حلول مشتركة ومستدامة لإدارة موارد مياه النيل، وذلك من خلال تعزيز التعاون الإقليمي وتبادل المعلومات والتكنولوجيا، ولابد من إنشاء كيان قانوني متكامل لإدارة الموارد المائية مكوناً من كل دول الحوض لكي يحدد أسلوب هذا التعاون .

4- تقييم التأثير البيئي والاجتماعي: يجب أن يتم إجراء تقييم شامل للتأثير البيئي والاجتماعي لبناء السد، وينبغي أن تتم استشارة ومشاركة المجتمع المحلي في هذه العملية .

5- الوساطة والتحكيم: في حالة حدوث أي نزاعات أو اختلافات بين الدول المعنية، يمكن اللجوء إلى وساطة أو تحكيم دولي لحل النزاعات بشكل سلمي وعادل.

6- تنمية موارد مياه بديلة: يجب أن تعمل الدول المعنية على تنمية مصادر مياه بديلة، مثل تحلية المياه البحرية أو تجميع مياه الأمطار، لتعزيز الأمن المائي في المنطقة وتقليل الاعتماد على موارد مياه النيل.

7- تستأثر دول حوض النيل بإمكانات طبيعية وبشرية كبيرة وقدرات زراعية هائلة من حيث التربة والموارد المائية تؤهلها لأن تكون سلة الغذاء العالمي بامتياز، وبالتالي فإن قيام تعاون مشترك في مشروعات تهدف الي تحقيق الآمن الغذائي لدول الحوض وتحقيق تنمية مستدامة يقوم عليها تبادل تجاري وفقاً للميزة النسبية لكل دولة ويعتبر ذلك أمر هام يجب ان تولية الدول أهمية كبري في المرحلة القادمة .

المراجع

1- المعجم الوجيز .

2- عباس محمد شراقى ، تداعيات سد النهضة الإثيوبي على الأمن المائي المصري، جامعة عين شمس، المؤتمر الدولي الخامس عشر لعلوم المحاصيل 1 أكتوبر 2018.

3- هاني محمد قطب سليم، سلوى درويش، أزمة سد النهضة بين مصر وأثيوبيا، رؤية أنثروبولوجيا، مجلة الدراسات الأفريقية، مجلد (44) عدد (2)، أبريل 2022 .

4- محمد نصر الدين علام أزمة سد النهضة الأثيوبي "قضية سياسية أم إشكالية فنية"؛ تاريخ النشر، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، 2014 .

5- عباس شراقي، جيولوجية سد النهضة الإثيوبي وأثرها على أمان السد، بحث منشور في ندوة قضية مياه النيل، كلية الآداب جامعة القاهرة – مارس 2014 .

6- بارلوياكوبارسانو، إثيوبيا ومصر والسودان، اتفاق حول سد النهضة يؤرخ لوحدة جديده بين دول الحوض، مجلة آفاق المستقبل العدد 27 يوليو2015 .

7- أبوبكر الدسوقي، 2013، سد النهضة وحتمية العودة لأفريقيا، المجلة السياسية الدولية، 193 ، (48) .

8- صباح الشمري، الدبلوماسية المصرية ودورها في أزمة سد النهضة التحديات والحلول 2016 – 2011 مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية ، العدد8 ، المجلد 28 ، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة تكريت، صلاح الدين، العراق، 2021 .

9- بوساف اليازيد، سيناريوهات الصراع حول مياه نهر النيل بين مصر واثيوبيا على ضوء سد النهضة وانعكاساتها على الأمن المائي المصري، مجموعة باحثين منطقة الشرق الأوسط ما بعد كورونا: تحديات الوباء الجيو-استراتيجي، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، المانيا .

10- عباس الصادق الطيب، 2015 ،الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المترتبة على قيام سد النهضة الإثيوبي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان .

11- إبراهيم الأمين عبد القادر، الصراع على حوض النيل من يدفع الثمن، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم، 2010 .
12- عمر محمد علي، اتفاقية مياه النيل .الواقع والمستقبل، مركز دراسات المستقبل بالخرطوم، العدد 2 ، 2005
13- محمد عبد العظيم مصطفى، سد النهضة: الملف الأكثر تعقيدًا في القارة والأخطر على مصر، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، مركز الديمقراطي العربي، العدد 9، برلين، المانيا، 2020 .
14- سيف الدين حمد عبد الله :الاتفاقات والمعاهدات التي تنظم استغلال مياه النيل، الخرطوم، 2004 .
15- منى حسن، أبعاد مشكلة منابع النيل للسودان ومصر، مجلة دراسات شرق أوسطية، 14 (52)، 2010 .
16- رأفت زكريا، أزمة سد النهضة في ضوء الاتفاقيات ومبادئ القانون الدولي، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، 2019 .
17- مركز دراسات الوحدة العربية، النص الكامل لاتفاقية مبادئ وثيقة سد النهضة، مجلة المستقبل العربي، العدد 38، 2015 .
18- أيمن البار وإيمان داني، النزاعات المائية في شمال إفريقيا، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 1، المجلد 11 ، جامعة باتنة 1، باتنة، الجزائر، كانون الثاني 2022 .
19- محمود أبوزيد، المياه مصدر التوتر في القرن العشرين، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1998 .
20- شيرين مبارك فضل الله، نهر النيل في العلاقات المصرية الإثيوبية (1952-1974)، دار الكتب القومية والوثائقية، ط1، القاهرة، 2014 .
21- نصر الدين علام، أزمة سد النهضة الإثيوبي، قضية سياسية أم إشكالية فنية، مركز المحروسة للنشر والخدمات، جامعة القاهرة، ط1، القاهرة، 2014 .
22- نصر الدين عام، سد النهضة :المخاطر-المغالطات- الشراكة الممكنة، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، القاهرة، مصر، 2020 .
23- محمد ذياب، العلاقات المصرية الإثيوبية، تداعيات سد النهضة، مجلة سياسات، فلسطين، مؤسسة الأيام، العدد 24، 2013 .
24- أحمد جاجان ، تأثير سد النهضة الإثيوبي العظيم على مستقبل الموارد المائية في كل من مصر والسودان (دراسة في الجغرافية السياسية)، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، العدد 2، المجلد 13 ، كلية التربية للعلوم الإنسانية، كركوك، العراق، 2018 .
25- أبوبكر الدسوقي، سد النهضة وحتمية العودة لأفريقيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 193، 2013 .
26- عباس محمد شراقي، جيولوجية سد النهضة الإثيوبي وأثرها على أمان السد، مؤتمر قضية المياه، جامعة القاهرة 15 مارس ، 2014 .
27- أحمد علي سليمان، سد النهضة الإثيوبي ومستقبل الأمن القومي المصري، جامعة الأزهر، ط1، القاهرة، 2013 .
28- نادر نورالدين، مصر ودول منابع النيل، الحياة والماء والسدود والصراع، دار النهضة، ط1، القاهرة، 2014

29- مصطفى عبد الكريم مجيد، اثر متغير المياه في العلاقات المصرية الإثيوبية ، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2021 .

30- سوسن صبيح حمدان، تأثير سد النهضة الإثيوبي على مستقبل الموارد المائية في مصر والسودان، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 51 ، المجلد 12، بغداد، العراق،2015 .

31- محمد البدرشني، العلاقات التاريخية بين حكم إثيوبيا وإسرائيل، جريدة الشعب، 2015 .

32- محمود محمد علي، أزمة سد النهضة الإثيوبي بين التعنت والمرنة، https://www.noor-book.com

33- عبد الحافظ الصاوي، تداعيات سد النهضة على اقتصاد مصر، 2013/6/2 ، www.aljazeera.net

34 - John Waterbury, Dale Whittington and Marc Jeuland, The Grand Renaissance Dam and prospects for cooperation, University Of North California at Chapel Hill, USA, 2014, Available on website:

35.http://www.gwp.org/Global/About%20GWP/GWP%20Technical%20Committee/TEC%20Documents/The%20Grand%20Renaissance%20Dam%20and%20prospects%20for%20cooperation%20on%20th e%20Eastern%20Nile.pdf, Access date: 27-11-2018

،33- Grand Ethiopian Renaissance Dam: Catalyst for basin-wide water cooperation?، Ashok Swain

" The Africa Report , August 4,2020 , " accessed August 212020, https://bit.ly/2YtcCF1

36- Reuters, "Tanzania plans to import 400 MW of electricity from Ethiopia," April 1 , 2017 " accessed August 212020" https://bit.ly/2QktQzY

(الملحق 1)

موقع سد النهضة في منطقة بني شنقول

يوضح شكل منطقة حوض النيل الأزرق في إثيوبيا، ومناطق السدود المقترحة، والأراضي الزراعية القابلة للري، وشكل البحيرة المتوقع تكوينها أمام سد النهضة .

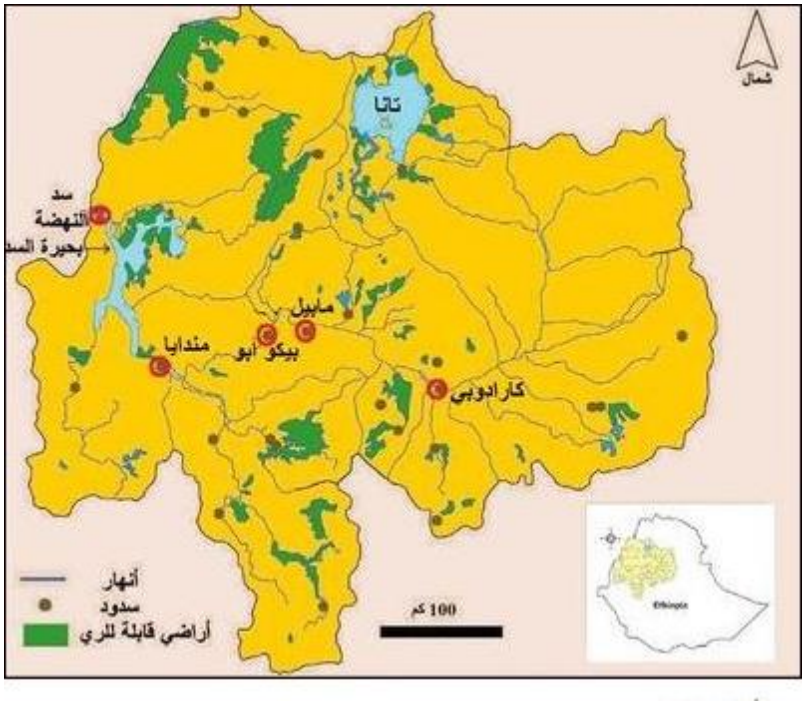

(سوسن ، 2015، ص 292)

(الملحق 2)

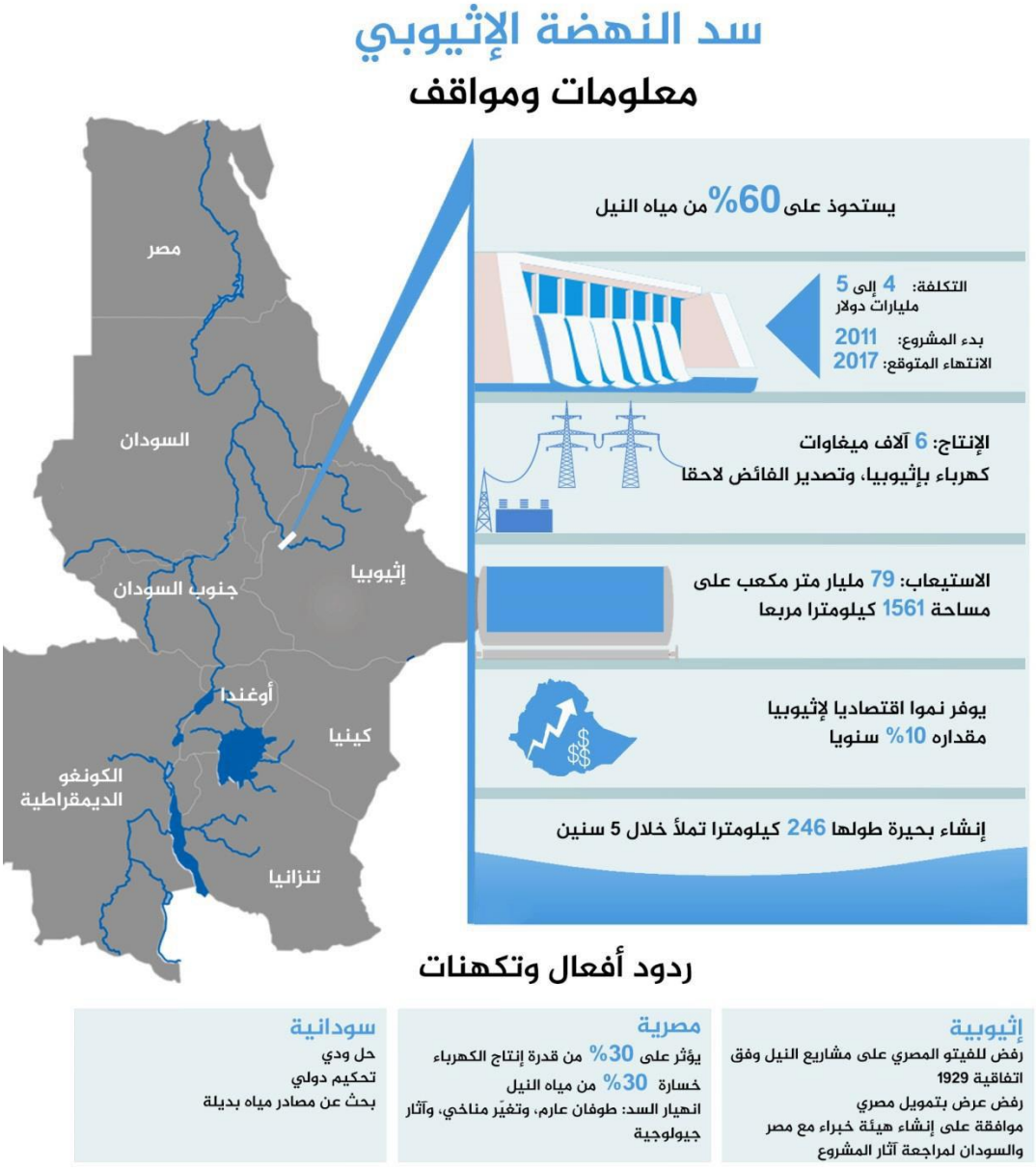

(مصطفى، 2021، ص 223)